# انتخابات مجلس الشعب في سوريا غير ديمقراطية ولا تمثل تنوع السوريين بما في ذلك اللاجئين.

## بيان

10 تشرين الأول/اكتوبر 2025

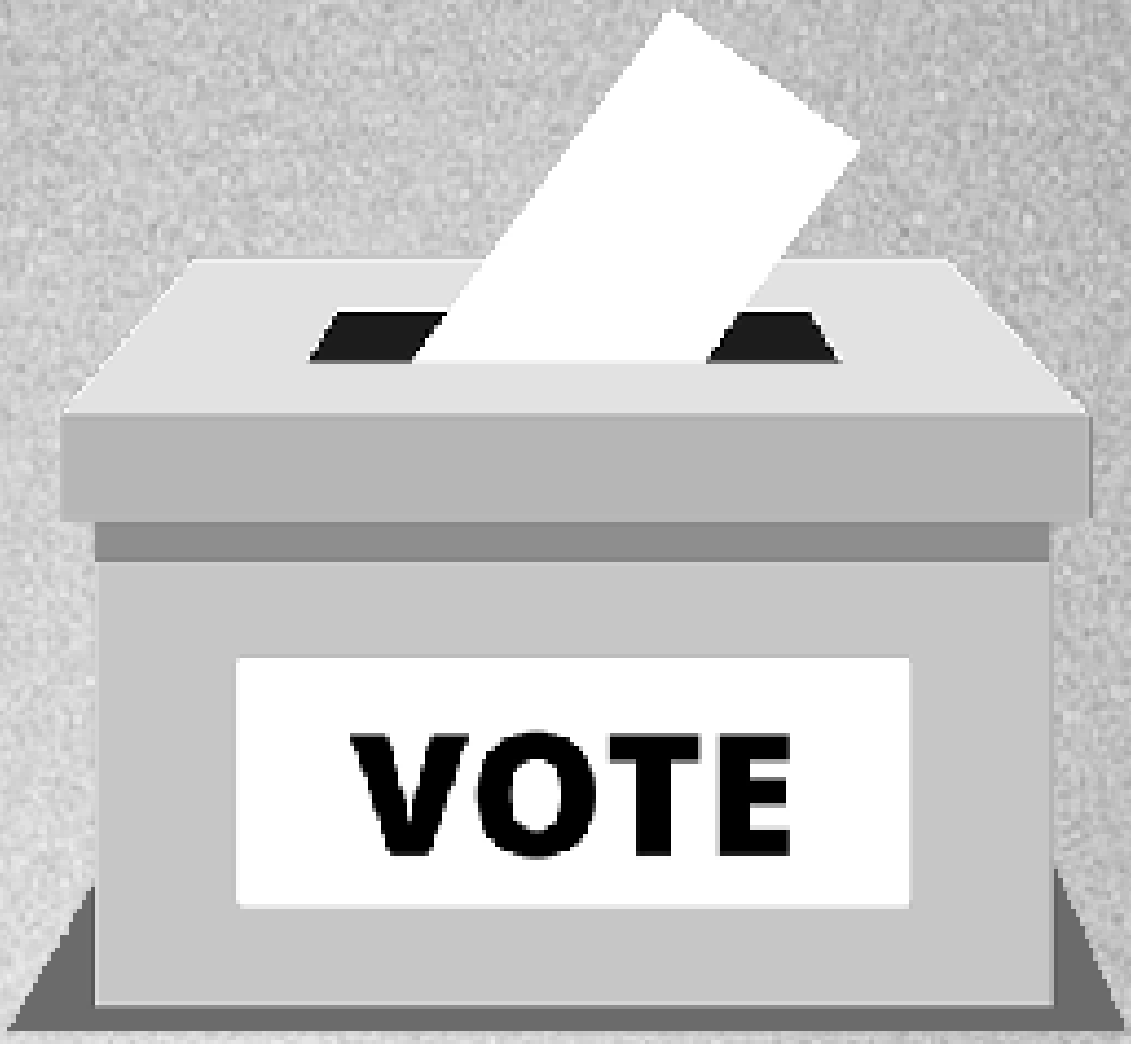

يعرب مركز وصول لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ إزاء هيكلية وطبيعة الانتخابات البرلمانية التي جرت في سوريا. وبينما يعتبرها كثيرون خطوةً حاسمة في مسار الانتقال السياسي في البلاد، يؤكد المركز أن هذه الانتخابات لا تزال تفتقر إلى الأسس الديمقراطية ولا تعكس التنوع الحقيقي للمجتمع السوري، إذ إنّ شرائح واسعة من السوريين ما زالوا نازحين أو لاجئين خارج البلاد. وفي هذه المرحلة الانتقالية المفصلية من تاريخ سوريا، فإنّ ضمان مشاركة طيف واسع من التمثيل والأصوات من خلال عملية انتخابية ديمقراطية يُعدّ أمرًا أساسيًا لترسيخ القيم المدنية، والتعددية، ومبادئ المشاركة الديمقراطية.

أقرّ الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع في وقت سابق من هذا العام المرسوم رقم 143[1] الذي أنشأ إطارًا انتخابيًا مؤقتًا جديدًا يعتمد نظامًا قائمًا على المحافظات من خلال كليات انتخابية موزّعة على 60 دائرة، تشرف عليها لجنة عليا مكوّنة من 11 عضوًا لانتخابات مجلس الشعب. وبموجب هذا النظام، ووفقًا للفصل الثالث، المادة 3(4) من المرسوم، يتم اختيار ثلثي مقاعد البرلمان البالغ عددها 210 مقاعد من خلال هذه الكليات الانتخابية، في حين يُعيَّن الثلث الآخر (70 مقعدًا) مباشرة من قبل الرئيس. كما يمنح المرسوم الرئيس صلاحية تعيين بدائل لأي عضو يفقد مقعده (المادة 45). وقد تمت الموافقة على نحو 1,578 مرشحًا لخوض الانتخابات، على أن تُشكّل الهيئة البرلمانية الجديدة لمدة 30 شهرًا تمهيدًا لإجراء الانتخابات المقبلة.

إنّ العملية الانتخابية ليست عملية اقتراع شعبية ومباشرة، بل تعتمد على التصويت غير المباشر عبر الكليات الانتخابية وعلى التعيينات المباشرة من قبل الرئاسة. يمنح هذا النظام صلاحيات ونفوذًا مفرطين للرئاسة، إذ يُخوّلها تعيين ثلث أعضاء البرلمان، وتعيين اللجنة العليا (التي تقوم بدورها باختيار ثلثي الأعضاء)، إضافةً إلى اختيار البدائل للأعضاء المنتخبين، مما يعني أنّ الرئيس يستطيع فعليًا تشكيل أغلبية برلمانية من أعضاء قام باختيارهم بشكل مباشر أو غير مباشر. إنّ غياب الشفافية في اختيار أعضاء الكليات الانتخابية وغياب آليات الرقابة والمساءلة الفعلية على الرئاسة وصلاحياتها يجعل العملية عرضة للتلاعب وهيمنة السلطة التنفيذية، ويُشجّع على الولاءات الشخصية على حساب المشاورات والمشاركة الديمقراطية الحقيقية.

علاوةً على ذلك، لم تُجرَ الانتخابات في جميع المحافظات، إذ تم تأجيلها في محافظات الرقة والحسكة والسويداء بسبب ما وُصف بـ "التحديات الأمنية واللوجستية"، مما ترك شرائح واسعة من السكان، بما في ذلك مجتمعات الأقليات الكبيرة، من دون أي تمثيل. وفي ظل غياب التعددية السياسية المنظّمة، تصبح التعددية في التمثيل والمشاورات الديمقراطية الواسعة ضرورةً أساسيةً لضمان أن تُعتبَر العملية الانتخابية حقيقية ومشروعة في نظر المواطنين. لقد تشكّل المسار التشاركي للعملية الانتخابية نفسه وفق شروط انتقائية وإقصائية. فعلى سبيل المثال، يستبعد المرسوم في مادته الحادية والعشرين اللاجئين السوريين على ما يبدو، كما ينص على نِسَب تمثيل غير ملزمة للنساء (20%) وللأشخاص ذوي الإعاقة (3%) "متى أمكن ذلك". ورغم العقبات الكبيرة أمام المشاركة السياسية، فقد عبّر العديد من اللاجئين السوريين عن رغبتهم الصادقة في المشاركة في الانتخابات، حتى في ظل الظروف الصعبة والضغوط السياسية، في تأكيدٍ على أن السوريين، بمن فيهم اللاجئون، لا يزالون ملتزمين بعمق بالمساهمة في رسم مستقبل سوريا السياسي وبإيصال أصواتهم في العمليات التي تؤثر مباشرةً على حياتهم ومستقبلهم[2].

إن عدم ضمان مشاركة اللاجئين السوريين في الانتخابات الحالية، وعدم إدخال تعديلات جوهرية على آلية الانتخابات والتعيين، سيؤديان إلى إقصائهم من العملية السياسية الجارية، ومن المشاركة في القرارات التي سيقرّها مجلس الشعب المؤقت. وبذلك، فإن المرحلة التي ستُعتمد خلالها قرارات السلطة الحالية ستُسجَّل دون تمثيل فعلي للاجئين، ما يعني استبعادهم من المساهمة في صياغة واحدة من أهم المراحل المفصلية في تاريخ البلاد

إنّ ضمان تمثيل واسع يضم مختلف فئات المجتمع السوري في الهيئات السياسية، بما في ذلك الهيئات البرلمانية، والحفاظ على مبادئ المشاركة الديمقراطية، يُعدّان حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان وضرورةً ملحّة في هذه المرحلة الانتقالية. تُشكّل الانتخابات عمليةً تشاركيةً أساسية تتيح للمواطنين النقاش والتشاور والمشاركة وطرح رؤى حول مستقبلهم. غير أنّ غياب هذا الفضاء الحقيقي للمشاركة يجعل العملية الانتخابية بعيدة عن المعايير الديمقراطية، ويُعرّضها لخطر تغليب منطق ترسيخ السلطة على حساب تعزيز التعددية والتمثيل الحقيقي، لتتحول إلى مجرد أداة لعرض شرعية حكومة غير منتخبة.

إن عدم ضمان مشاركة اللاجئين السوريين في الانتخابات الحالية، وعدم إدخال تعديلات جوهرية على آلية الانتخابات والتعيي،سيؤديان إلى إقصائهم من العملية السياسية الجارية، ومن المشاركة في القرارات التي سيقرّها مجلس الشعب المؤقت. وبذلك، فإن المرحلة التي ستُعتمد خلالها قرارات السلطة الحالية ستُسجَّل دون تمثيل فعلي للاجئين، ما يعني استبعادهم من .المساهمة في صياغة واحدة من أهم المراحل المفصلية في تاريخ البلاد.

يدعو مركز وصول لحقوق الإنسان السلطات المؤقتة إلى الالتزام بعملية انتخابية شاملة وديمقراطية بحق، تعكس تنوع الشعب السوري، وتُعيد إحياء التعددية السياسية، وتُقيّد هيمنة السلطة التنفيذية، وذلك وفقًا للمبادئ الديمقراطية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما يدعو المركز إلى ضمان مشاركة طيف واسع من الأصوات في الحياة السياسية العامة، من خلال دعم الآليات التي تُمكّن اللاجئين السوريين من المشاركة في عملية التصويت وغيرها من العمليات السياسية.

1-المرسوم رقم 143: https://sana.sy/presidency/2267661/

2-L'Orient du Jour – Bassil urges Lebanon to block return of Syrians who left to vote, 6 October 2025. See: https://today.lorientlejour.com/article/1480014/bassil-urges-lebanon-to-block-return-of-syrians-who-left-to-vote.html